

جدلية حذف الأصفار

عباس الغالي

أثار انتهاي تصريحًا لأحد وكاء وزارة المالية في وكالة إخبارية حول حذف الأصفار التي سبق وان أعلن عنها البنك المركزي العراقي في إطار سعيه لاستقرار العملة وتقوية قدرتها الشرائية كسلطة تقديرية مستقلة تأخذ على عاتقها مثل هذه الاجراءات النقدية التي تدرج في إطار السياسة النقدية المتعة من قبله.

وحيث أن عملية حذف الأصفار هي من اختصاص البنك المركزي كسلطة تقديرية مستقلة، نود أن نقول أن هذا الإجراء ليس جديداً في التجارب الاقتصادية العالمية.

فقد جاءت إليه المانيا عبر الحرب العالمية الثانية، بما ان تركيا عملت على حذف ستة أصفار خلال السنوات الأخيرة من عملها، حيث ان هذا الإجراء بعد آخر مراحل علاج التضخم الجامح في العاميات الاقتصادية، أسمياً

وان البنك المركزي ومن خلال سياسة النقدية الناجحة عمل على خفض مستويات التضخم بشكل خلق نوع من الاستقرارية الواضحة لسعر صرف الدينار العراقي

تجاه العملات الأجنبية، الأمر الذي جعله أيضاً يعلم على خفض سعر الفائدة حالياً بعد الاستقرار الواضح

ولأن حذف الأصفار كما يراها الاقتصاديون عملية لا بد ان تسبّبها إجراءات رشيدة لعلاج ظاهرة التضخم من

خاصّة اذا علمنا ان الإنفاق الحكومي الحالي المول عن طريق العجز بالموازنات وما يترتب على ذلك من عرض

نقدي هائل، وهذا بحد ذاته أحد أهمّ أسباب التضخم في العراق، فأنّ الأمر ينطبق في هذه الحالة التنسيق

العالي المستوى بين السياسيين المالي والنقدي، وعدم

اللجوء الى إقاءاته المالية والمسؤولية من قبل المسؤول على

البعض الآخر، ذلك ذلك من التلازم بين هاتين السياسيتين له تأثيره الابيادي على الشهد الاقتصادي برمتها، حيث

لا يفهم هنا ان المعالجات الحكومية تتجه إلى تقييد

النفقات وتحفيض الرواتب، بل ان التنسيق بين هاتين

السياساتين يفترض أن ينبع إلى التخلص من فائض

عرض النقد، ذلك ان تحقيق الستقرار النقدي يجب

أن يكون مسجحاً من حذف مستوى تقييف الاتجاهي

الأجنبي المثالي الداعم والساند للعملة والذي يجنبنا

تعميق التجارة والتخصيص للخدمات الخارجية المتوقعة

التي قد تلقى بظلالها على الاقتصاد الوطني.

لكن الافت للنظر ان الأعوام السبعة الماضية شهدت

تضاؤل بين السياسيين المالي والنقدي، حيث ان

المالية اعدت سياسة توسيعية باتجاه معالجة البطالة

والرواتب العالية التي تحتاج إلى فائض تقدّي بينما

تنجح السياسة النقدية على العكس التضخم، ويعبر

تحرير الجلة الانتاجية على حذف الأصفار من

العملة العراقية، وقد ثبتنا في وقتها الى عدم جنّي القائد

من العملية، وقد تكرر الحديث مؤخراً خالل العام

للسوق المالية البيوم بنسبة ٢٤،٠٠ بعد ان سجل ٩١,٣٣

نقطة على سوق العراقي مقارنة مؤخراً سوق العراقي

للاوراق المالية الأخرى، الا ان وزارة المالية نقوم بحذف

الاوصاف من العملة".

واثارنا إلى ان عملية حذف الأصفار من العملة تحمل اوجهاً

عدة منها زيادتها في الأسواق الفاسد

المالي، والامر الآخر انها لا تعالج مشكلة التضخم، على

الرغبة من ان نسبة التضخم تراجعت في العراق خلال الاونة

الاخيرة، فضلاً عن المشكلة الكبيرة التي تغيرها الموارد

المرتبة ومنظفتها لها.

abbas.abbas80@yahoo.com

المالية تنفي رفع الأصفار من العملة الوطنية

أربيل / (آكانيوز)

تفى وكيل وزارة المالية فاضل نبي حذف الأصفار من العملة المالية لأنّه سيسري في حالات القساد المالي، وأنّه يعالج مشكلة التضخم في البلاد.

وقال نواب لوكاله كريستان لأنباء (آكانيوز) انه "قبل ثلاثة

اعوام، عزم البنك المركزي العراقي على حذف الأصفار من

العملة العراقية، وقد ثبتنا في وقتها الى عدم جنّي القائد

من العملية، وقد تكرر الحديث مؤخراً خالل العام

للسوق المالية البيوم بنسبة ٢٤،٠٠ بعد ان سجل ٩١,٣٣

نقطة على سوق العراقي مقارنة مؤخراً سوق العراقي

للاوراق المالية الأخرى، الا ان وزارة المالية نقوم بحذف

الاوصاف من العملة".

واثارنا إلى ان عملية حذف الأصفار من العملة تحمل اوجهاً

عدة منها زيادتها في الأسواق الفاسد

المالي، والامر الآخر انها لا تعالج مشكلة التضخم، على

الرغبة من ان نسبة التضخم تراجعت في العراق خلال الاونة

الاخيرة، فضلاً عن المشكلة الكبيرة التي تغيرها الموارد

المرتبة ومنظفتها لها.

riyad@akani.org

العراق يشارك في القمة

العربية الاقتصادية الثانية

الاجتماعية المدى الاقتصادي

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

يشارك طلابياني في القمة العربية الاقتصادية الثانية

التي جددتها الامانة العامة لجامعة الدول العربية يوم ١٥ من كانون الثاني

المقبل وفقاً لاتفاقها. وقال رئيس مكتب الأمين العام لجامعة العربية

السفير هشام يوسف في تصريح له ان الامانة العامة الغت الدول العربية

بالموعد المحدد، موضحاً ان التحضيرات لهذه القمة انطلقت بالفعل

وأضاف يوسف أن قمة الـ٢٠ في اتفاقية الاتصالات على المستوى

الوزاري، ويكار المسؤلين بوفد رفيع المستوى رئيس الجمهورية

جلال طالباني في القمة العربية الاقتصادية الثانية

التي عقدت في كانون الثاني ٢٠٠٩ بالكويت.

الى ٢٠٠٩

الى ٢٠٠